قوله:

لَـــوْ لَـــمْ يَـــكُ الْقِـــدَمُ وَصْـــفَهُ لَـــزِمْ حُدُوثُـــــهُ① دَوْرٌ تَسَلْسُـــــــلٌ حُـــــتِمْ

① (لو لـم يك القدم وصفه لزم * حدوثه) حذْفُ نونِ (يكن) مع ملاقاة ساكن جوّزه يونس وابـن مالـك فـي الاختيـار فضلًا عن الضرورة، قال فـي الألفية: (ومن مضارع لكان منجزم) الخ.

واستدلّ الناظم علـى القدم فمـا بعده بقياس استثنائيّ❶ مركّب❷ من شرطيّـة❸ متّصـلة❹ لزوميّـة❺ وهـي الأولـى وتسمّى الكبرى، واستثنائيّة وهي الـمقدّمة الثانية التي تدخل عليها (لكن)، وتسمّى الصغرى، عكس الاقترانـيّ.

وقاعدة (لو❻) عند الـمناطقة في القياسات الدلالة علـى امتناع جوابها .... =

❶ أداة الاستثناء عند الـمناطقة هي (لكن).

❷ كل قياس لا بد أن يكون مؤلفا من مقدمتين.

❸ بدأت بأداة شرط كـ(إن) و(لو).

❹ مثل: إن كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا، وليست منفصلة، مثل: العدد إما زوج وإما فرد.

❺ أي ليست اتّفاقيّة، واللزوميّة هي: ما كان الحكم فيها لعلاقة توجبه. أي أن الحكم بين الـمقدَّم والتالـي واجب لوجـود علاقة تقتضي ذلك الحكم، كعلاقة العلّيّة والسببيّة. مثل: إذا كانت الشمس طالعـة فالنهـار موجـود، فالـمقدَّم هنـا وهـو (الشمس طالعة) علّة وسبب لـحصول التالـي وهو (النهار موجود).

أمّا الاتفاقيّة فهي: ما كان الـحكم فيها من غير علاقة توجبـه، مثـل: كلّمـا كـان الإنسـان ناطقًـا كـان الفـرس صـاهلًا. فلا علاقة بين القضيّتين (الإنسان ناطق) و(الفرس صاهل)، وإنّمـا اتّفقا فـي الواقع أن وجدا سويّة بتلـك الأوصـاف مـن غير أن تؤثّر ناطقيّة الإنسان على صاهليّة الفرس أو بالعكس.

❻ (لو) فـي اللغة العربيّة هي حرف امتناع لامتناع، وعلـى رأي جمهور النحويّين: امتناع الثانـي لامتناع الأوّل، مثـل: لـو جاءني زيد لأكرمته، فامتنع الإكرام بسبب امتناع الـمجيء.

واعترض علـى هذا ابن الحاجب، حيث قال: هي امتناع الأوّل لامتناع الثانـي؛ لأنّ الـمجيء سبب للإكرام، ولا يلزم مـن انتفاء السبب انتفاء الـمسبَّب، فيمكن أن يكون للإكرام أسباب أخرى غير الـمجيء، ولكن انتفى الأوّل وهـو الـمجيء بسبب انتفاء الإكرام، وقد بنى رأيه هذا من قوله تعالـى: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَـةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَـدَتَا} [الأنبيـاء: 22] لـيس امتنـاع الفساد لامتناع التعدّد، وإنّمـا امتنع التعدّد لامتناع الفساد، ويوم القيامة تفسد السمـاوات والأرض بقدرة الله.

وقال مـحققو جمهور النحويّين: إنّ (لو) فـي اللغة العربيّة تستعمل استعمـالين: امتناع الثانـــي لامتنـاع الأوّل، وتسـتعمل فـي امتناع الأوّل لامتناع الثانـي. و(لو) الأولـى تسمّى (لو اللغويّة)؛ لأنّها الشائعة فـــي الاستعمـــال عنـد اللغـويّين مـن أدباء وشعراء ونحوهما، أمّا (لو) بالاستعمـال الثانـي فتسمى (لو الاستدلاليّة)؛ لأنّها شاعت عند أهل الـمنطق .... =

....

= لامتناع شرطها❶، ومن الـمقرّر أنّ استثناء نقيض التالـي يُنتج نقيض الـمقدَّم❷، واستثناء عـين الــمقدَّم ينـتج عـين التالـي، سواء كان التالـي لازمًا مساويًا أو أعمّ❸.

إذا علمت هذا فنظم القياس الذي أشار له الناظم هكذا: لو لـم يكن الـمولـى قديمًـا لكان حادثًا، لكنّه ليس بحـادث❹؛ إذ لو كان حادثًا لافتقر؛ لـمـا مرّ❺، لكنّ افتقارَه لـمحدث باطل؛ إذ لو افتقر لـمحدِث للـزم الـدور أو التسلسـل، لكـنّ لزومهمـا باطل، فمـا أدّى إليه -وهو افتقاره تعالـى لـمحدِث- باطل، فمـا أدى إليه -وهو كونـه لـيس بقـديم- باطـل، فثبت نقيضه، وهو أنّه قديم، وهو الـمطلوب .

فهذه أدلّة ثلاثة ذكر الناظم شرطيّة الأوّل وهي قوله: (لَوْ لَـمْ يَكُ الْقِدَمُ وَصْفَهُ لَزِمْ) ❻ .... =

= والفرق بينهمـا عند الجمهور أنّ (لو اللغويّة) غاية الـمتكلم أن يثبت أنّ انتفاء الثاني في الـخارج بسـبب انتفـاء الأوّل من حيث إنّه مترتّب عليه، وكلا الطرفين معلوم عند الـمخاطب، ولكنّه وقع التعليق بأنّ امتناع الإكرام بامتناع الــمجيء، ففي (لو اللغويّة) الطرفان معلومان، وليس فيها أحد الطرفين مجهولًا كمـا فـي (لو الاستدلاليّة)، فـي اللغويّـة الــمتكلّم يعلم الـمجيء ويعلم الإكرام، ولكنّه لا يعلم لـمـاذا امتنع الإكرام فـي الخارج، فيقول له: بسبب امتناع الـمجيء.

لكن فـي (لو الاستدلاليّة) التي شاعت عند الـمنطقيّين عندنا طرف معلوم وطرف مـجهول نريد أن نثبته بمعلـوم، وهـذه وظيفة الـمنطق، وهي الوصول إلـى الـمعلومات التصديقيّة والتصوريّة من خلال الـمعلومات التصوريّة والتصديقيّة.

❶ هذا البيان هو لقاعدة لو عند اللغويين لا الـمنطقيّين، امتنع الإكرام الذي هو الــجواب لامتنـاع الــمجيء الـذي هـو الشرط، بدليل أنّهم يستثنون نقيض الـمقدّم فيقولون: لو جاءنـي زيـد لأكرمتـه، لكنّـه لم يجئ، فـي حـين فـي القيـاس الاستثنائيّ نقول: لو كان هذا إنسانًا لكان حيوانًا، لكنّه ليس بإنسان، لا ينتج شـيئًا؛ لأنّ اسـتثناء نقـيض الــمقدّم لا ينـتج شيئا. وهذا من مواطن الفرق بين لو اللّغويّة ولو الاستدلاليّة، ففي اللغوية تقول: لو جاءنـي زيـد، لكنّـه لم يجئ، إذن لــم أكرمه؛ لأنّ الغاية فـي لو اللغويّة الدلالة علـى انتفاء الثانـي بسبب انتفاء الأوّل.

❷ مثل: (لو كان فيهما آلهة إلا الله)، (لفسدتا)، لكنهمـا ليستا فاسدتين، ينتج: (ليس فيهما آلهة إلا الله).

❸ مثل: (لو كان زيد عادلا)، (فهو لا يعصي الله)، لكنه عادل، ينتج: زيد لا يعصي الله.

❹ استعمل قاعدة: (استثناء نقيض التالـي يُنتج نقيض الـمقدَّم)، والنتيجة هي نقيض الـمقدّم، أي أنّ الـمولـى قديم.

❺ أي افتقر إلى محدث، وقد مرّ فـي برهان الوجود أنّ الدليل علـى وجود الله تعالى حدوث العالـم؛ لأنّ كلّ حادث لا بـدّ له من محدث، وبمـا أنّ هذا العالـم حادث إذن لا بدّ له من مـحدث.

❻ فشرطيّة الأوّل هي: (لو لـم يكن الـمولـى قديمًـا لكان حادثًا).

شرع الناظم فـي ذكر براهين بقيّة الصفات الـمتقدّمة قائلًا فـي برهان كلّ منها: لو لـم يكن كذا لزم كذا، ولو كان كذا لزم كذا، وعن ذلك عبّر بالقضايا فـي البيت الـخامس. والـجزء الأوّل من كلّ قضية وهو قولـه: (لـو كـان كـذا) يسـمّى مُقَدَّمًا، والثاني وهو قوله: (لزم كذا) ونحوه يسمَّى تالِيًا -باللام-.

فذكر فـي هذا البيت دليل اتّصافه تعالـى بالقِدم، وأنّه تعالـى لو لم يكن موصوفا بالقديم لزم حدوثه، وإذا كـان حادثًـا افتقر قطعًا إلـى مُـحدِث؛ لـمـا عرفت من قبل فـي حدوث العالـم، ثمّ مُـحدِثه يفتقر أيضًا إلـى مُـحدِث، وهكـذا، فـإن انتهى العدد وانحصر لزم الدور① ....

= ولـم يذكر الاستثنائيّة❶، بل طواها وأقام دليلها مقامها❷، والأصل: (لكنّه ليس بحادث؛ لأنّه لو كـان حادثًـا لافتقـر لـمحدث)، وحذف استثنائيّة الدليل الثانـي❸ ومقدّم الشرطية من الدليل الثالث❹ واستثنائيّته❺.

قوله: (لو لم يكن موصوفا بالقدم لزم حدوثه) بيان الـملازمة: أنّـه لا واسـطة بـين القِـدم والـحدوث فـي حـقّ كـلّ موجود❻؛ لأنّ الـموجود إن كان لوجوده أوّل فهو حـادث❼، وإلّا فقـديم، وإذا كـان لا واسـطة بينهمـا فمتـى انتفى أحدهما بقي الآخر.

① قوله: (لزم الدور) الدور: توقّف الشيء علـى ما يتوقّف عليه، أي توقّف الشيء علـى شيء ثان عليه، كمـا لـو أوجـد زيد عمرًا، وعمرو أوجد زيدًا، فقد توقّف عمرو على زيد الذي توقّف علـى عمـرو، وتوقّـف زيـد علـى عمـرو الـذي توقّف علـى زيد.

والدور إمّا بمرتبتين، أي نسبتين، ويقال له: (دور مُصَرَّح)❽، وذلك كمـا مثّلنا؛ وذلك لأنّ كلًّا منهمـا متقدّم علـى نفسـه بنسبتين ومتأخّر عنها بنسبتين، وإمّا بمراتب، ويقال له: (دور مُضْمَر)، كمـا لو أوجـد زيـد عمـرًا، وعمـرو أوجـد بكـرًا، وبكر أوجد زيدًا، فكلّ واحد متقدّم علـى نفسه بثلاث مراتب ومتأخّر عنها بثلاث نظير ما مرّ .... =

❶ وهي: (لكنّه ليس بحادث).

❷ لـمّـا قال: (لزم حدوثه)، كأنّه قال: فيفتقر إلـى مـحدث، أي لو كان حادثًا لافتقر إلـى محدث.

❸ وهي: (لكنّ افتقاره إلى مـحدث باطل).

❹ وهي: (لو افتقر إلى مـحدث).

❺ وهي: (لكنّ لزوم الدور والتسلسل باطل).

❻ أي ليس هناك لا قديم ولا حادث.

❼ بمعنى أنه كان معدوما ثم صار له وقت وجد فيه، فهو حادث.

❽ وإنّمـا سمّي صريـحًا لأنّه لا توجد واسطة، ولا فرق بين هذا التعليل وبين قـول ابـن حمـدون: (بمـرتبتين)، فـالخلاف لفظي ، مقتصر على التسمية فقط.

فيلزم أن يكون الأوّل الذي انتهى إليه العدد إنّما أوجده بعض مَن بعده مـمّن تأخّر وجوده عنه، فيكون سابقا عليه في الوجود متأخّرًا عنه، وذلك لا يعقل①، وإن لـم ينته العدد بل تسلسل إلـى غير أوّل لزم وجود ما لا نهاية له عددًا والفراغ من ذلك فيما مضى، وذلك لا يعقل② ....

= إذا علمت هذا فقول م: (إنّما أوجده بعض مَن بعده) يتّضح في أربعة، كما لو كان زيد أوجد عمرًا، وعمرو أوجد بكرًا، وبكر أوجد خالدًا، فإذا فرضنا حدوث الأوّل وانحصار الألوهيّة❶ في هؤلاء الأربعة في هذا الفرض، لزم أن يكون مـحدِثُ الأوّل -وهو زيد- بعضَ الثلاثة الذين بعده❷، إمّا عمرو الذي أحدثه الأوّل مباشرة، وإمّا بكر الذي أحدثه عمرو الـمستند وجوده إلـى زيد بواسطة عمرو❸، فهذا مثل أن تقول: ولد الأب ولده أو ولد ولده❹، فقول م: (مـمّن تأخّر) بيان لـما وقعت عليه، مرّ في قوله: (مَن بعده).

① لتضمّنه تأخّر الفاعل عن نفسه وتقدّمه عليها بمرتبتين وحيثيّتين إن كانا اثنين، وبثلاث مراتب إن كانوا ثلاثة، وهكذا، والـمراد بالـمرتبة: الـمكان الـمعنويّ، أي الـحالة الـمقتضية للتقدّم.

② قوله: (وذلك لا يعقل) أي التنافي بين الفراغ❺ وعدم النهاية، قال في شرح الوسطى: إذ فراغ العدد يستلزم انتهاء طرفيه، وعدم النهاية نقيض الفراغ، فلا يـجتمعان اهـ، ويظهر ذلك ببرهان الأحكام❻ كما عند السكتانيّ......... =

---

❶ أي مُـحدِثي العالـم.

❷ وهم عمرو وبكر وخالد، أي أنه لا بد أن يكون محدثه واحدا منهم؛ لأنّ الألوهيّة انحصرت في هؤلاء الأربعة، فلا بد أن يكون من أوجده بعض من بعده.

❸ الصحيح كما في حاشية الدسوقيّ: وإمّا بكر الذي أحدثه عمرو الـمستند وجوده أي عمرو إلـى الأوّل وهو زيد مباشرة، وإمّا خالد الذي أحدثه بكر الـمستند وجوده إلـى زيد بواسطة عمرو.

❹ الصحيح كما في حاشية الدسوقيّ: فهذا مثل أن تقول: والد الأب وَلَدُه، أو وَلَدُ ولدِه، أو ولدُ ولدِ ولدِه.

❺ أي انتهاء وتوقّف العدد.

❻ وتقريره أن تقول: لو وجدت حوادث لا أوّل لـها للزم صحّة الـحكم عند وجود كلّ حادث بأنّه فرغ وانقضى قبله حوادث لا أوّل لـها، فيحكم على الـحركة الـحاصلة في يوم الإثنين أنّه فرغ قبلها حركات لا نهاية لـها، وكذلك يـحكم عند وجود الـحركة الـحاصلة في يوم الأحد، وكذلك يـحكم عند وجود الـحركة الـحاصلة يوم السبت، وهكذا ... ونحن نازلون لـجانب الـماضي....

والـحاصل: أنّ تلك الأحكام إمّا أن يكون لـها أوّل أو لا:

ـ فإن كان لـها أوّل بحيث انتهت الأحكام إلـى واحد لا يصحّ الـحكم بعده، لزم أنّ ما يتناهى لا يتناهى بزيادة واحد.

إذ ما لا نهاية له من الأعداد، كأنفاس أهل الـجنّة وأزمنتهم ونعيمهم لا يسعه إلّا الـمستقبل، بأن يوجد شيء بعـد شيء أبدًا، وأمّا أن يوجد فـي الـحال والـمضيّ فلا يعقل، فلو لـم يكن تعالـى قديمًـا لكان حادثًا، ويلزم علـى حدوثـه تعالــى الدور أو التسلسل، وهما مـحالان، وما أدّى إلـى الـمحال مـحال.

فقوله: (دور) مبتدأ نكرة سوّغ الابتداء به التقسيم، و(تسلسل) معطوف عليـه بحـذف العـاطف وهـو (أو) وحـذفها قليل①.

وجملة (حُتِمْ) خبر (دور) وما عطف عليه، وفـي الكلام حذف متعلّق، إذ به ترتبط الـجملة بمـا قبلها .... =

= وببرهان التطبيق❶ كمـا عند يس، انظرهما.

وهذا الوجه الذي ذكره هو أحد الوجوه التي بيّن بها الـمتكلّمون استحالة حوادث لا أوّل لـها، وهـو الـذي اقتصرـ عليـه فـي الإرشاد، وقال الـمقترح: إنّه طريقة معظم أهل التوحيد، ومن تلك الوجـوه: أنّـه حيـث كـان كـلّ فـرد حادثًـا كـان مـجموع السلسلة حادثًا قطعًا ضرورة أنّه لا وجـود للكـلّ إلّا بأجزائـه، ولا للجـنس إلّا بـأفراده، فـإن ألزمَنَـا الفلاسـفة التسلسل فـي الـمستقبل كنعيم الـجنّة قلنا: هذا يرجع لعدم وقوف مقدورات القادر الــمطلق عنـد حـدّ، ومـا قـالوا بـه يرجع لوجود الـممكن أوّلًا وهو مـحال بالطبع، لا تتعلّق به القدرة. قال السنوسيّ فـي شرح الكبرى: والــمثال الفـارق: ملتزِم قال لشخص: أعطيك درهمًا كلّمـا أنفقته أعطيك بعد ذلك آخر، لا ضرر فـي ذلك، ومثـال كلامهـم: أن يقـول: لا أعطيك درهما إلّا إذا كنت قد أعطيتك قبله آخر، وهذا غير مـمكن، فتأمّل.

① قوله: (وحذفها قليل) خرّج عليه ما حكاه الأخفش: أعطه درهما درهمين ثلاثة، أي أو درهمين أو ثلاثة.

=ـ وإن لم يكن للأحكام أوّل، لزم أن تكون الأحكام مسبوقة الـجنس، وهي أزليّة، بحوادث يـحكم بفراغها، وهي أيضـا أزليّة الـجنس، والسبقيّة تنافـي الأزليّة، فلزم أنّ ما لا يتناهى ينقضي، فـدلّ انقضـاؤها علــى تناهيهـا، وهـو الــمطلوب. حاشية الدسوقي على شرح أم البراهين: ص 156.

❶ تقريره أن تقول: لو وجدت حوادث لا أوّل لـها لأمكن أن يفرض من الـمعلول الأخير إلــى غـير نهايـة فــي جانـب الــماضي جملة، ومـمّـا قبله بواحد مثلا إلـى غير النهاية جملة أخرى، ثمّ تطبّق الـجملتين، بأن تـجعل الأوّل من الــجملة الأولـى بإزاء الأوّل من الـجملة الثانية:

ـ فإن كان بإزاء كلّ واحد من الأولـى واحد من الثانية كان الناقص مساويًا للكامل، وهو مـحال.

ـ وإن لـم يكن بأن وجد فـي الأوّل ما لا يوجد بإزائه شيء فـي الثانية فتنقطع الثانية وتتناهى، ويلزم منـه تنـاهي الأولــى؛ لأنّها لا تزيد علـى الثانية إلّا بقدر متناه، والزائد علـى الـمتناهي بقدر متناه يكون متناهيًا بالضرورة. حاشية الدسوقي على شرح أم البراهين: ص 156.

فهذا البرهان يسمّى برهان العلل والـمعلولات، أو برهان التسلسل، أو برهان التطبيق، أي تطبيق سلسلة علـى سلسلة.

والتقدير: دور أو تسلسل تـحتّم عليه، أي علـى الـحدوث، فكأنّه يقول: لو لـم يك القدم وصـفه لـزم حدوثـه، ويترتـب علـى الدور أو التسلسل.

تنبيه: وكمـا يـجب وصف ذاته العليّة بالقدم فكذلك صفاته السنيّة، انظر برهانه في الكبير①.

① قوله: (انظر برهانه فـي ك) حاصله: أنّه لو اتّصف بحادث لـم يـخل عنه أو عن ضدّه، وما لا يـخلو عن الـحوادث لا يسبقها، فيكون حادثًا، وقد ثبت وجوب قدمه. قال الشيخ الطيّب: ويمكن أن يقال: لو فرض حـدوث قدرتـه تعالـى أو علمه مثلا لزم أن يكون مسبوقًا بضدّه، فيكون ذلك الضدّ أزليًّا قديمًـا فيستحيل عدمه، فلا توجد القـدرة أو العلـم أبـدًا؛ لاستحالة اجتمـاع الضدّين، فلا يوجد شيء من العالَـم، لكنّ العالَـم موجود مشاهَد، فبطل ذلك التقدير.

....